CONCEPT

التشريعات النووية وترخيص المنشآت النووية المدنية: الجهة الرقابية ومراحل الترخيص وضمان جودة المكونات المصنفة أمانيا

31 يناير – 4 فبراير 2027

الرياض - فندق خمس نجوم في حي كافد



التشريعات النووية وترخيص المنشآت النووية المدنية: الجهة الرقابية ومراحل الترخيص وضمان جودة المكونات المصنفة أمانيا

المرجع: 19150_718 **التاريخ:** 31 يناير – 4 فبراير 2027 **المكان:** الرياض - فندق خمس نجوم في حي كافد **الرسوم:** SAR 20000

مقدمة:

تحدد التشريعات النووية وترخيص المنشآت النووية المدنية ما إذا كان مشروع الطاقة النووية سينتقل من موقع مرشح إلى محطة مرخصة للتشغيل، إذ تكلف كل نقطة توقف فائتة أو ملف أمان ناقص أشهرا من التأخير. وحين تسيء فرق الشؤون القانونية والتنظيمية والمشاريع والجودة قراءة أساس الترخيص أو توقعات الجهة الرقابية، تعود الطلبات محملة بالاستفسارات ويتعثر التوريد. تبني هذه الدورة من كور كونسبت معرفة عملية بالقانون النووي المدني ومراحل الترخيص والتفتيش والإنفاذ والمسؤولية المدنية وضمان جودة المكونات المصنفة أمانيا، ويعد كل مشارك خارطة طريق الترخيص وخطة التعامل مع الجهة الرقابية لحالة محطة جديدة.

أهداف الدورة:

- شرح غاية القانون النووي المدني وتطبيق مبادئه في الأمان ومسؤولية المشغل واستقلال الجهة الرقابية والترخيص المسبق والرقابة المستمرة والشفافية على مشروع قانون نووي
- تفسير الهرم الثلاثي لمعايير الأمان الدولية: أساسيات الأمان ومتطلبات الأمان وأدلة الأمان، عند إعداد ملفات الترخيص
- إعداد حزم طلبات الترخيص وأدلة نقاط التوقف لمراحل اختيار الموقع والإنشاء والتشغيل التجريبي والتشغيل والإخراج من الخدمة للمنشأة النووية
- الرد على ملاحظات التفتيش الرقابي وإشعارات الإنفاذ وتعديلات شروط الترخيص عبر إجراء موثق للإجراءات التصحيحية والمراسلات مع الجهة الرقابية
- تقييم تركيز المسؤولية على المشغل والضمان المالي وترتيبات النفايات المشعة وصناديق الإخراج من الخدمة في الإطار القانوني للمشروع النووي
- تصميم خارطة طريق الترخيص وخطة التعامل مع الجهة الرقابية بما يربط توريد المكونات المصنفة أمانيا وفحص الاستلام وإشراك أصحاب المصلحة بمعالم الترخيص

الفئة المستهدفة:

- الإدارات القانونية التي تصوغ وتفسر القوانين النووية وشروط التراخيص وبنود المسؤولية لمالكي ومشغلي محطات الطاقة النووية المدنية
- إدارات الشؤون التنظيمية التي تعد طلبات الترخيص وملفات حالة الأمان والمراسلات مع الجهة الرقابية للمنشآت النووية
- إدارات ضبط المشاريع وتنسيق الترخيص التي ترتب معالم الموقع والإنشاء والتشغيل التجريبي وفق نقاط التوقف الرقابية
- إدارات ضمان الجودة والإشراف على الموردين التي تضبط المكونات المصنفة أمانيا ومتطلبات الجودة المتدرجة وفحص الاستلام
- إدارات الترخيص والمراجعة والتفتيش داخل الجهة الرقابية النووية التي تطبق إجراءات الترخيص والإنفاذ
- إدارات الإعلام العام وإشراك أصحاب المصلحة التي تتولى جلسات الاستماع والاستشارات والإفصاح في المشاريع النووية

محاور الدورة:

اليوم 1: أسس القانون النووي المدني ومبادئه التشريعية

- غاية القانون النووي المدني: الموازنة بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحماية الناس والبيئة
- خريطة مبادئ القانون النووي: الأمان ومسؤولية المشغل والترخيص المسبق والرقابة المستمرة والتعويض
- مبدأ استقلال الجهة الرقابية والشفافية في القانون النووي
- بنية القانون النووي: التعريفات وفصول الترخيص والمخالفات والأحكام الانتقالية
- مراجعة ثغرات الإطار التشريعي النووي بقائمة تحقق منظمة

اليوم 2: هرم معايير الأمان والجهة الرقابية النووية

- الهرم الثلاثي لمعايير الأمان: أساسيات الأمان ومتطلبات الأمان وأدلة الأمان
- نقل متطلبات الأمان الدولية إلى لوائح وطنية وأدلة رقابية
- وظائف الجهة الرقابية النووية: الترخيص والمراجعة والتقييم والتفتيش والإنفاذ
- ضمانات استقلال الجهة الرقابية: التمويل وكفاءة الكوادر والفصل عن جهات تعزيز الطاقة النووية
- بنية الوثائق الرقابية: اللوائح والأدلة وشروط الترخيص والمواصفات الفنية للتشغيل

اليوم 3: مراحل الترخيص النووي من اختيار الموقع إلى الإخراج من الخدمة

- ترخيص تقييم الموقع: تقرير المخاطر الخارجية وبيانات توصيف الموقع والربط بالتقييم البيئي
- طلب ترخيص الإنشاء: تقرير تحليل الأمان الأولي ووثائق أساس الترخيص
- برنامج التشغيل التجريبي وترخيص التشغيل: تقرير تحليل الأمان النهائي ونقاط التوقف وحدود التشغيل
- إجراءات تعديل الترخيص والمراجعة الدورية للأمان وتجديد الترخيص
- ترخيص الإخراج من الخدمة: خطة الإخراج من الخدمة ومعايير الحالة النهائية وإنهاء الترخيص

اليوم 4: التفتيش والإنفاذ والمسؤولية وتمويل النفايات وجودة المكونات المصنفة أمانيا

- برنامج التفتيش الرقابي: التفتيش المخطط والتفتيش الاستجابي وتفتيش الفرق مع تصنيف الملاحظات
- أدوات الإنفاذ المتدرجة: إشعارات التحذير والتوجيهات وإيقاف الترخيص وإلغاؤه
- أنظمة المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية: تركيز المسؤولية على المشغل والمسؤولية المطلقة والحدود والضمان المالي
- سياسة إدارة النفايات المشعة والهياكل القانونية لصناديق الإخراج من الخدمة
- ضمان جودة المكونات المصنفة أمانيا: النهج المتدرج وتأهيل الموردين وسجلات فحص الاستلام

اليوم 5: دراسة حالة: خارطة طريق الترخيص وخطة التعامل مع الجهة الرقابية لمحطة جديدة

- موجز مشروع الحالة الجديد: هيكل المالك والموقع المرشح ومعالم البرنامج
- بناء خارطة طريق الترخيص: تسلسل التقديمات ومدد المراجعة ونقاط التوقف الرقابية
- خطة التعامل مع الجهة الرقابية: بروتوكولات الاجتماعات وسجلات المراسلات وتتبع التعهدات
- خطة إشراك أصحاب المصلحة والإعلام العام: جلسات الاستماع والاستشارات وسجلات الإفصاح
- عرض خارطة طريق الترخيص ومناقشتها أمام لجنة رقابية

المهارات التي ستكتسبها:

- تفسير القوانين النووية
- التعامل مع هرم معايير الأمان
- إعداد طلبات الترخيص
- الرد على التفتيش الرقابي
- تقييم المسؤولية النووية
- مراجعة تمويل الإخراج من الخدمة
- فحص استلام المكونات المصنفة أمانيا
- تخطيط إشراك أصحاب المصلحة في المشاريع النووية

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة بخارطة طريق الترخيص وخطة التعامل مع الجهة الرقابية لحالة محطة جديدة قابلة للتكييف مع مشروع نووي قائم
- قراءة قانون نووي أو ترخيص أو دليل رقابي وتحديد البنود التي تضع نقاط التوقف وواجبات الإبلاغ والتعرض للإنفاذ
- العمل على حالة الترخيص ذاتها من موقع المالك والجهة الرقابية والمورد لمعرفة مواضع إخفاق التقديمات عادة
- مقارنة ممارسات الترخيص والجودة مع زملاء من الملاك والجهات الرقابية ومقاولي الهندسة والموردين في قطاع الطاقة النووية المدنية

الخاتمة:

يبقى مشروع الطاقة النووية المدنية على جدوله الزمني حين يتحرك أساسه القانوني وتقديمات الترخيص والتعامل مع الجهة الرقابية وأدلة الجودة بإيقاع واحد. تنتقل الأيام الخمسة من غاية القانون النووي ومبادئه، مرورا بهرم معايير الأمان والجهة الرقابية، إلى الترخيص من اختيار الموقع حتى الإخراج من الخدمة، ثم التفتيش والإنفاذ والمسؤولية المدنية وتمويل النفايات والإخراج من الخدمة وضمان جودة المكونات المصنفة أمانيا. ويحول اليوم الأخير ذلك كله إلى خارطة طريق للترخيص وخطة للتعامل مع الجهة الرقابية جاهزتين للمناقشة أمام لجنة رقابية.